

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



الميدان: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي ومالي

الفوج: 01

بحث حول:

أهمية الاستخدامات الغير نقدية بالنسبة للبنوك التجارية

إشراف الأستاذ(ة):

- د. روفيا ضيف

إعداد الطلبة:

- صفصافة نهاد

- سمايلي أميمة

السنة الجامعية 2025/2024

خطة البحث:

مقدمة

المبحث الأول: الإطار النظري للاستخدامات الغير النقدية في البنوك التجارية

المطلب الأول: مفهوم الاستخدامات غير النقدية

المطلب الثاني: أهمية الاستخدامات غير النقدية في البنوك التجارية

المطلب الثالث: أشكال الاستخدامات غير النقدية في البنوك التجارية

المبحث الثاني: وثائق خارج الميزانية وفق المخطط المحاسبي الوطني

المطلب الأول: مفهوم وثيقة خارج الميزانية

المطلب الثاني: شكل الوثيقة خارج الميزانية وبنودها

المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية وفق المخطط المحاسبي الوطني

المبحث الثالث: مخاطر الاستخدامات غير النقدية في البنوك التجارية

المطلب الأول: المخاطر الائتمانية

المطلب الثاني: المخاطر التشغيلية والسوقية

المطلب الثالث: المخاطر التنظيمية والقانونية

خاتمة

قائمة المراجع

مقدمة

تعد الاستخدامات غير النقدية من الأدوات التي تعتمد عليها البنوك التجارية في تعاملاتها اليومية، حيث تلعب دورا حيويا في دعم النشاط الاقتصادي وتوفير بدائل للتمويل التقليدي تعتمد هذه الاستخدامات على اليات مختلفة مثل الاعتمادات المستندية خطابات الضمان والتعهدات المصرفية، مما يساهم في تسهيل العمليات التجارية محليا ودوليا ورغم أهميتها في تعزيز السيولة وتحقيق الأرباح، فإنها تشكل أيضا مخاطر تتعلق بالالتزامات خارج الميزانية وتأثيرها على الاستقرار المالي للمؤسسة المصرفية، بناء على ذلك يهدف هذا البحث الى دراسة طبيعة الاستخدامات غير النقدية في البنوك التجارية وتحليل أهميتها وفق للمخطط المحاسبي الوطني، إضافة الى استكشاف المخاطر المرتبطة بها.

ومن خلال ذلك الإشكالية التالية:

ماهي الاستخدامات غير النقدية في البنوك التجارية والمخاطر التي تحيط بها؟

ومن هذه الإشكالية لدينا الأسئلة التالية:

- فيما تكمن أهمية الاستخدامات غير النقدية في البنوك التجارية؟
- ماهي اشكال الاستخدامات غير النقدية في البنوك التجارية؟
- ماهي المخاطر التي تحيط والمرتبطة بالبنوك التجارية؟
- أهمية هذه الدراسة:
- تكمن أهمية هذه الدراسة في استخدامات غير النقدية في البنوك التجارية فهي تقوم بتعزيز السيولة وتحقيق الأرباح، ومخاطر التي تتشكل وتتعلق بالالتزامات خارج الميزانية وتأثيرها على الاستقرار المالي

أهداف هذه الدراسة:

- التعرف على استخدامات غير النقدية للبنوك التجارية
- التعرف على شكل وثيقة خارج الميزانية وبنودها
- التعرف على المخاطر التي تحيط بهذه البنوك التجارية.

المبحث الأول: الإطار النظري للاستخدامات غير النقدية في البنوك التجارية

المطلب الأول: مفهوم الاستخدامات غير النقدية

• تعريف الاستخدامات غير النقدية:

هي التزامات أو تعهدات تصدرها البنوك لصالح عملائها دون ان تؤدي الى تدفقات نقدية مباشرة عند إصدارها، تسجل هذه الاستخدامات في حسابات خارج الميزانية لأنها لا تمثل أصولاً والتزامات مالية فعلية عند إصدارها ولكنها تتحول الى التزامات نقدية في المستقبل عند تحقق شروط معينة.¹

• خصائص الاستخدامات غير النقدية

– عدم التأثير المباشر على السيولة: لا تؤدي هذه الاستخدامات الى خروج أموال من البنك عند انشائها، لكنها قد تتحول الى تدفقات نقدية في المستقبل.

– التسجيل في حسابات خارج الميزانية: وفق المخطط المحاسبي الوطني تدرج هذه الاستخدامات في حسابات خارج الميزانية، حيث انها لا تمثل تدفقات نقدية فعلية عند الاعتراف بها.

– مرتبطة الضمانات والاعتمادات: تشمل استخدامات مثل خطابات الضمان، الاعتمادات المستندية، القبولات المصرفية وخطوط الائتمان غير المستخدمة.

– إدارة المخاطر المصرفية: ترتبط هذه الاستخدامات بمخاطر ائتمانية وتشغيلية وسوقية حيث قد تضطر البنوك الى دفع مبالغ مالية إذا تعثر العملاء او حققوا في الوفاء بالتزاماتهم.

– أداة لدعم الاقتصاد والتجارة: تستخدم هذه الأدوات لتعزيز التمويل التجاري ودعم الاستثمارات، تقديم ضمانات مالية للمؤسسات والشركات.

¹ إبراهيم محمد عبد القادر، المحاسبة المصرفية والإدارة المالية للبنوك، دار الفكر، 2018، ص 96

– تأثيرها على متطلبات رأس المال: وفق لمقررات بازل2 و3 يتم احتساب المخاطر المرتبطة بهذه الاستخدامات عند تحديد المتطلبات الرأسمالية للبنوك.¹

المطلب الثاني: أهمية الاستخدامات غير النقدية في البنوك التجارية

تلعب الاستخدامات غير النقدية دورا حيويا في النظام المصرفي والاقتصادي:²

• دعم الأنشطة التجارية والاستثمارية:

تسهيل العمليات التجارية المحلية والدولية من خلال أدوات مثل الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان، مما يعزز التبادل التجاري ويقلل المخاطر بين الأطراف التجارية كما تفر القبولات المصرفية والتسهيلات الائتمانية دعما إضافيا لتمويل المشاريع دون الحاجة الى السيولة المباشرة.

• تحسين إدارة السيولة في البنوك:

لا تؤثر الاستخدامات غير النقدية بشكل مباشر على السيولة النقدية للبنك، مما يمكنه من تحقيق توازن بين الأصول والالتزامات تساعد في إدارة التدفقات النقدية من خلال توفير التزامات مؤقتة دون الحاجة الى تخصيص أموال فعلية الا عند تحقق الشرط.

• تقليل مخاطر السيولة:

تعمل هذه الاستخدامات كأدوات لتقليل مخاطر الائتمان حيث تضمن للبائعين والموردين استلام مستحقاتهم، مما يزيد من الثقة في المعاملات التجارية تساعد على توزيع المخاطر بين البنك والأطراف الأخرى مما يحسن من الاستقرار المالي.

• الامتثال لمعايير كفاية رأس المال بازل2 وبازل3

¹ صابر احمد محمد، إدارة المخاطر المصرفية، مركز الدراسات المالية، 2021، ص 40

² الزغبى محمد محمود، إدارة المخاطر المصرفية، دار الجامعات العربية، 2020، ص 51

تعتبر هذه الاستخدامات جزءا من الإدارة الرشيدة للمخاطر، حيث تؤخذ هذه الاستخدامات في الاعتبار عند احتساب نسبة كفاية راس المال للبنوك وفق المتطلبات لجنة بازل

تقليل الحاجة الى راس المال إضافي مقارنة بالقروض التقليدية مما يسمح للبنك تحقيق عائد أفضل على الأصول.

- تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين:

توفر هذه الادوات للعملاء والمستثمرين ضمانات موثوقة تعزز من قدرتهم على التفاوض و إبرام العقود التجارية بسهولة

تساعد في توسيع قاعدة العملاء من خلال تقديم حلول مالية مرنة فعالة.

- تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي:

من خلال دعم تمويل التجارة والمشاريع تساهم هذه الاستخدامات في النمو الاقتصادي وتحفيز الاستثمارات

تقلل من المخاطر المرتبطة بالتعاملات التجارية مما ينعكس إيجابيا على استقرار القطاع المصرفي والمالي.

المطلب الثالث: اشكال الاستخدامات غير النقدية في البنوك التجارية

تتمثل هذه الاشكال في:¹

¹ محمد وفؤاد، موارد واستخدامات البنوك التجارية ميزانية البنك التجاري، مذكرة لنيل شهادة ماستر، العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة،

1. الاعتمادات المستندية:

هي تعهدات مصرفية يتم إصدارها لضمان الدفع للموردين عند استيفاء شروط معينة، دون دفع مباشر من قبل البنك بل يكون البنك وسيطا ماليا تستخدم في التجارة الدولية لضمان حقوق الأطراف المتعاملة وتقليل المخاطر التجارية.

2. الضمانات المصرفية:

التزام البنك بدفع مبلغ معين للجهة المستفيدة في حالة اخفاق العميل في تنفيذ التزاماته التعاقدية

تشمل ضمانات العطاءات، ضمانات حسن التنفيذ و ضمانات التسديد.

3. الكمبيالات والشيكات مؤجلة الدفع:

تشمل التزامات مالية مؤجلة تؤثر على ميزانية البنك دون تدفقات نقدية فورية.

4. خطوط الائتمان غير المستخدمة:

تعهدات بمنح قروض او تسهيلات ائتمانية دون ان يتم استخدامها فعليا ولكنها تبقى التزاما خارج الميزانية.

5. عقود المشتقات المالية:

تشمل العقود المستقبلية عقود الخيارات، المبادلات المالية التي تؤثر على وضع البنك المالي دون تدفقات نقدية مباشرة.

6. عمليات التسديد:

تحويل الأصول الى أوراق مالية قابلة للتداول مثل توريق القروض العقارية مما يؤدي الى التزامات غير نقدية ضمن العمليات المصرفية.

7. اتفاقيات إعادة الشراء :

معاملات يتم فيها بيع أوراق مالية مع اتفاق على إعادة شرائها لاحقاً، مما يخلق التزامات غير نقدية للبنك.

8. الودائع النظامية والاحتياطات الإلزامية:

الأموال التي يلزم البنك بإيداعها لدى البنك المركزي دون أن تكون متاحة للتصرف مما يمثل استخداماً غير نقدي لرأس المال.

المبحث الثاني: وثائق خارج الميزانية وفق المخطط المحاسبي الوطني

المطلب الأول: مفهوم وثيقة خارج الميزانية

• تعريف الوثيقة:

هي وثيقة مالية أو التزام مالي لا يتم تسجيله مباشرة في ميزانية البنك ولكنها قد تؤثر على المركز المالي في المستقبل، تستخدم هذه الوثيقة لتمثيل التزامات أو أصول محتملة لا تظهر بشكل صريح في القوائم المالية الرئيسية، لكنها قد تؤثر على الأداء المالي أو المخاطر المالية للجهة.

• خصائص وثيقة خارج الميزانية

– عدم الظهور في ميزانية البنك: لا تدرج هذه الوثيقة في الأصول أو الخصوم الرئيسية، لكنها قد تكون مذكورة في الهوامش أو الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.

– تأثير محتمل على المركز المالي: قد تؤدي الى التزامات مالية مستقبلية أو تعرض الحصة لمخاطر مالية.

– استخدامها لأغراض إدارية او قانونية: تستخدم لتسجيل التزامات او اتفاقيات لا تعتبر ديونا مباشرة ولكنها قد تتحول الى ذلك في ظروف معينة.¹

المطلب الثاني: شكل الوثيقة خارج الميزانية وبنودها

شكل الوثيقة خارج الميزانية يكون كالآتي:²

الرقم	العناوين	الملاحظة	السنة N	السنة N-1
أ	التزامات ممنوحة			
1	التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية			
2	التزامات التمويل لفائدة الزبائن			
3	التزامات ضمان بأمر من هيئات المالية			
4	التزامات أخرى ممنوحة			
ب	التزامات محصل عليها			
1	التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية			
2	التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية			
3	التزامات أخرى محصل عليها			

الجدول رقم 1: نموذج وثيقة خارج الميزانية

¹ عرف قناوي، اساسيات في النقود والبنوك، دار النشر والتوزيع قيويم، مصر، ط1، 2005، ص 183

² النظام رقم 09-06 المؤرخ في 8 اكتوبر، المتضمن اعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها

بنود الوثيقة خارج الميزانية:

تتضمن بنود خارج الميزانية ما يلي:¹

– البند 1: التزامات التمويل لفائدة المؤسسات المالية

يشمل هذا البند على اتفاقيات إعادة التمويل وقبول الدفع او الالتزامات بالدفع وتأكيد فتح الاعتمادات المستندية المالية.

– البند 2: التزامات التمويل لفائدة الزبائن

يشمل هذا البنك على فتح الاعتمادات المؤكدة وخطوط استبدال أوراق الخزينة والالتزامات على تسهيلات اصدار أوراق الزبائن.

– البند 3: التزامات ضمان بأمر الهيئات المالية:

يشمل هذا البند خصوصا على الكفالات والضمانات الاحتياطية و ضمان أمر أخرى.

– البند 4: التزامات ضمان بأمر الزبائن:

يشمل هذا البند خصوصا على كفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات امر أخرى للأعوان الاقتصاديين من غير الهيئات المالية.

– البند 5: التزامات أخرى ممنوحة:

يشمل هذا البند على الأوراق المالية والعملات الصعبة للتسليم من قبل البنك.

¹ النظام رقم 09-06، مرجع سبق ذكره

– البند6: التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية

يشمل هذا البند على اتفاقيات إعادة التمويل والالتزامات المحصل عليها من طرف الهيئات المالية

– البند7: التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية

يشمل هذا البند على الكفالات والضمانات الاحتياطية والضمانات أخرى محصل عليها من الهيئات المالية.

– البند8: التزامات أخرى محصل عليها

يشمل هذا البند خصوصا على الأوراق المالية والعملات الصعبة للاستلام من طرف البنك.
المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية وفق المخطط المحاسبي الوطني

1) المعالجة المحاسبية لخطابات الضمان:

يقوم قسم الحسابات العامة بتسجيل في اليومية العامة القيود التالية:¹

– في حالة موافقة العميل على خصم قيمة التامين والعمولة من حسابه الجاري يجرى القيد التالي:

مدين	دائن	البيان	مبلغ المدين	مبلغ الدائن
xxx		ح/ الحسابات الجارية الدائنة (العملاء)	xxx	
	xxx	ح/ تأمينات خطاب الضمان		xxx
		ح/ عمولة خطاب الضمان		xxx

¹ سمية امين على اخرون، محاسبة المنشآت المتخصصة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، بدون سنة النشر، ص 117

– أما في حالة قيام العميل بسداد قيمة التأمين والعمولة نقدا يجري القيد التالية:

مدین	دائن	البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن
xxx		ح/ حسابات الخزينة (الصندوق الحسابات الجارية عمليات على السندات	xxx	
	xxx	ح/ تأميمات خطابات الضمان		xxx
	xxx	ح/ عمولة خطاب الضمان		xxx

– عند قيام البنك بإصدار خطاب الضمان يجري القيد بإجمالي خطابات الضمان المصدرة:

مدین	دائن	البيان	مبلغ المدين	مبلغ الدائن
xxx		ح/ التزامات العملاء مقابل خطابات الضمان	xxx	
	xxx	ح/ التزامات البنك مقابل خطابات الضمان		xxx

– انتهاء مدة الخطاب يجري القيد التالي:

مدین	دائن	البيان	مبلغ المدين	مبلغ الدائن
xxx		ح/ التزامات البنك مقابل خطابات الضمان	xxx	
	xxx	ح/ التزامات العملاء مقابل خطابات الضمان		xxx

2) المعالجة المحاسبية للاعتمادات المستندية

تتمثل المعالجة المحاسبية للاعتمادات المستندية في الخطوات التالية:¹

– الاستيراد: يقوم قسم الاعتمادات المستندية بفتح الاعتمادات من اجل استيراد البضائع وتكون الإجراءات المحاسبية في القيود التالية:

مدين	دائن	البيان	مبلغ المدين	مبلغ الدائن
xxx	xxx	ح/ منح او تعهدات العملاء مقابل اعتماد مستندي ح/ تعهدات المصرف مقابل اعتماد مستندي (فتح اعتماد مستندي)	xxx	xxx
xxx	xxx	ح/ الخزينة او الحسابات الجارية ح/ التأمينات ح/ العمولة ح/ المصاريف ح/ فرق العملة (احتساب التأمينات والعمولة والمصاريف)	xxx	xxx xxx xxx xxx
xxx	xxx	ح/ منح المصرف اعتمادات ح/ المصرف المركزي (ثمن شراء عملة اجنبية من المصرف المركزي وتحويلها الى المصرف المراسل)	xxx	xxx

¹ سهيلة دريس وضأوية، المعالجة المحاسبية للعمليات المصرفية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة، علوم اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 2017-2018، ص 63

مدین	دائن	البيان	مبلغ المدين	مبلغ الدائن
xxx	xxx	ح/ منح تأمينات نقدية بالعملة المحلية ح/ تأمينات نقدية بالعملة الأجنبية (شراء عملات اجنبية بقيمة التأمينات)	xxx	xxx

– التصدير: يعتبر فتح الاعتمادات عند التصدير وتعديلها واستلام مستندات (الاعتمادات الواردة-تصدير) من وظائف قسم الاعتمادات المستندية وهذا ما يتم التعرف عنه من خلال القيود التالية:

مدین	دائن	البيان	مبلغ المدين	مبلغ الدائن
xxx	xxx	ح/ تعهدات العملاء مقابل اعتمادات تصدير معززة ح/ تعهدات المصرف مقابل اعتمادات تصدير معززة (تقدير الاعتماد المستندي)	xxx	xxx

xxx	xxx	ح/ المصرف المراسل اعتمادات ح/ التأمينات النقدية على الاعتمادات ح/ العمولة لتقرير الاعتمادات (اثبات التأمينات والعمولة على المصرف الفاتح الاعتماد)	xxx xxx	xxx
xxx xxx xxx	xxx	ح/ المصرف المراسل اعتمادات ح/ الحسابات الدائنة ح/ عمولة التقدير ح/ مصاريف التصدير (تسجيل قيمة الاعتماد بحسابه بعد استقطاع المصاريف والعمولة)	xxx xxx xxx	xxx
xxx	xxx	ح/ التأمينات النقدية ح/ الحسابات الجارية الدائنة (تحويل التأمينات الى الحساب الجاري للعميل المصدر)	xxx	xxx
xxx	xxx	ح/ المصدر المركزي، البنك المراسل الحسابات الجارية ح/ المصرف المراسل اعتمادات (تحويل المبلغ بالعملة الأجنبية من المصرف المراسل الى المصرف المحلي)	xxx	xxx

xxx	ح/ تعهدات المصرف مقابل اعتمادات تصدير معززة	xxx	xxx
xxx	ح/ تعهدات العملاء مقابل اعتمادات تصدير معززة	xxx	
	(الغاء القيد النظامي)		

المبحث الثالث: مخاطر الاستخدامات غير النقدية في البنوك التجارية

المطلب الأول: المخاطر الائتمانية

المخاطر الائتمانية في الاستخدامات غير النقدية بالنسبة للبنوك التجارية تشير الى المخاطر التي قد تواجهها البنوك عندما تقدم ائتمانا او تسهيلات مالية عبر وسائل غير نقدية مثل المعاملات الالكترونية او القروض الرقمية وهذه المخاطر تشمل:¹

- عدم قدرة المقرضين على السداد (الائتمان المتعثر):

في حالة تقديم قروض عبر الانترنت من خلال الوسائل غير نقدية قد يواجه البنك صعوبة في تقييم قدرة المقرض على السداد بشكل دقيق وهذا قد يؤدي الى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة او المتأخرة في السداد، خاصة إذا كانت البنوك تعتمد على أنظمة تقييم ائتماني الية لا تأخذ في الاعتبار جميع العوامل البشرية والمالية.

- زيادة حالات الاحتيال:

في الاستخدامات غير النقدية قد تلجأ بعض الافراد الى الاحتيال عبر تقديم معلومات خاطئة او استخدام هويات مزورة للحصول على القروض او تسهيلات ائتمانية، عدم وجود تعامل مباشر بين البنك قد يزيد من هذه الحالات.

- صعوبة التحقق من البيانات:

¹ على محمد، إدارة المخاطر في البنوك التجارية، دار النشر المالية، 2020، ص 117

في المعاملات الرقمية قد يكون من الصعب التحقق من البيانات المقدمة من العملاء تشكل عامل مما يزيد من خطر تقديم ائتمان للعملاء الذين لا يستحقونه بناء على معلومات غير دقيقة او ناقصة.

- تغيرات في سلوك العملاء:

قد يؤدي استخدام القنوات الرقمية الى تغير في سلوك العملاء بعض العملاء قد يستهينون بالمخاطر المالية ويصبحون أكثر ميالا للاستدانة مما يرفع من مستوى المخاطر الائتمانية للبنك

- المخاطر الناشئة وعدم وجود ضمانات ناشئة:

في بعض الحالات قد تكون القروض غير النقدية تو الرقمية غير مدعومة بضمانات ملموسة مما يعرض البنك لخطر خسارة الأموال في حالة عدم سداد العميل في البنوك التقليدية، يكون من السهل الحصول على ضمانات مثل العقارات او الأصول لكن في القروض الرقمية قد تكون الضمانات غير كافية.

- المخاطر المرتبطة بالتقييم الائتماني الالكتروني:

قد تعتمد بعض البنوك على خوارزميات او نماذج الية لتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وهذه النماذج قد تكون عرضة للانحياز او عدم الدقة مما يؤدي الى منح الائتماء للعملاء غير مؤهلين او فرصة عن عملاء مؤهلين

- المخاطر المرتبطة بالتغيرات الاقتصادية المفاجئة:

بما ان المعاملات غير النقدية تعتمد على قنوات الكترونية فإن أي تغيرات اقتصادية مفاجئة قد تؤثر على قدرة الافراد على سداد الديون مثل الازمات الاقتصادية او التقلبات في أسعار العملات او الفائدة مما يزيد من المخاطر الائتمانية للبنك.

المطلب الثاني: المخاطر التشغيلية والسوقية

تتمثل فيما يلي:¹

• المخاطر التشغيلية:

– فشل الأنظمة التكنولوجية: استخدام الوسائل غير النقدية مثل المدفوعات الالكترونية يتطلب بنية تحتية تكنولوجية قوية، فشل الأنظمة أو الاعمال التقنية قد يؤدي الى توقف الخدمات وتعطيل العمليات البنكية.

– الاختراقات الأمنية: المدفوعات غير النقدية تتضمن تداول بيانات حساسة مثل معلومات الحسابات وكلمات المرور في حال حدوث اختراقات قد تعرض البيانات للسرقة أو التلاعب.

– إدارة البيانات: البيانات التي يتم جمعها أثناء المعاملات غير النقدية يجب ان تكون دقيقة محدثة باستمرار، الفشل في إدارة البيانات او معالجة الاخطار قد يؤدي الى مشاكل في تقديم الخدمات او احتساب المدفوعات بشكل غير صحيح.

• المخاطر السوقية

– تقلبات أسعار العملات: عندما تكون المعاملات غير النقدية جزءا من أسواق متعددة العملات يمكن ان تؤدي تقلبات أسعار العملات الى خسائر إذا لم يتمكن البنك من التعامل مع هذه التقلبات بشكل صحيح.

– تغيرات في سلوك العملاء: تزايد استخدام المدفوعات غير النقدية قد يتغير من أنماط استخدام الخدمات البنكية على سبيل المثال، قد يفضل العملاء الدفع عبر الانترنت باستخدام تطبيقات الدفع المحمول، مما يفرض على البنوك تعديل استراتيجياتها لتلبية هذه الاحتياجات المتغيرة.

¹ حسين يوسف، إدارة المخاطر الائتمانية في القطاع المصرفي، مجلة البحوث المصرفية، 2019، ص 120

— المنافسة: في الأسواق الرقمية تتزايد المنافسة في الشركات التكنولوجية وشركات الدفع الالكتروني التي قد تقدم حلولاً أكثر مرونة أو أقل تكلفة من البنوك التقليدية، وهذا يؤدي الى فقدان حصص السوق للبنك.

المطلب الثالث: المخاطر التنظيمية والقانونية

وهذه المخاطر تتمثل فيما يلي:¹

• المخاطر التنظيمية:

— عدم الامتثال للقوانين والأنظمة: مع تزايد الاعتماد على المعاملات الرقمية، يواجه البنوك تحديات في الالتزام بالقوانين والأنظمة المحلية والدولية، التي قد تتغير باستمرار على سبيل المثال قد تطرأ تغيرات على القوانين المتعلقة بحماية بيانات أو مكافحة مثل الأموال مما يتطلب تعديلات سريعة الأنظمة الرقمية.

— عدم القدرة على التكيف مع التكنولوجيا: التكنولوجيا تتطور بسرعة، البنوك قد تواجه صعوبة في تكيف أنظمتها القديمة مع التقنيات الجديدة التي تفرضها الحكومة والمنظمون.

— قوانين حماية البيانات: القوانين المتعلقة بالخصوصية مثل اللائحة العامة لحماية البيانات تتطلب من البنوك حماية بيانات عملائها بشكل دقيق، الفشل في الامتثال لهذه القوانين قد يؤدي الى غرامات مالية كبيرة.

• المخاطر القانونية:

— الاحتيال والتلاعب: مع تزايد استخدام المعاملات غير النقدية تصبح البنوك عرضة للمخاطر القانونية المتعلقة بالاحتيال والتلاعب، إذا تم اختراق النظام أو تم تنفيذ معاملات احتيالية، فقد يتحمل البنك المسؤولية القانونية.

¹ إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، المجلة العربية لدراسات المالية والمصرفية، 2021، ص 18

– الاخطار التقنية: قد تحدث أخطار في الأنظمة الرقمية للبنك تؤدي الى اخطار في المعاملات او توقف الخدمات، مما قد يعرض البنك لمطالبات قانونية من العملاء الدين.

– مسؤولية البنك عن حماية البيانات: مع تزايد استخدام المعاملات الرقمية يصبح البنك مسؤولاً قانونياً عن حماية بيانات العملاء ويحفظها من التلاعب او السرقة إذا فشل البنك في حماية البيانات الشخصية وفقاً للقوانين، مثل اللائحة العامة لحماية البيانات قد يتعرض لعقوبات قانونية.

خاتمة:

بعد دراسة الاستخدامات غير النقدية في البنوك التجارية من مختلف جوانبها يتضح انها تلعب دورا استراتيجيا في دعم الأنشطة المصرفية والتجارية، حيث تساهم في تحسين إدارة السيولة وتقليل الحاجة الى النقد المباشر في المعاملات المالية ومع ذلك فإنها تنطوي على مخاطر متعددة تتطلب إدارة دقيقة وسياسيا رقابية صارمة لضمان سلامة النظام المصرفي واستقراره.

وقد اظهر البحث ان المعالجة المحاسبية لهذه الاستخدامات وفقا للمخطط المحاسبي الوطني تساهم في تحقيق الشفافة المالية وضمان الامتثال للمعايير المحاسبية، كما ان فهم المخاطر المرتبطة بهذه الاستخدامات يساعد البنوك على تطوير استراتيجيات مناسبة للتخفيف من تأثيرها السلبية.

بناء على ذلك توصي الدراسة بضرورة تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية وتحسين إجراءات تقييم المخاطر الى جانب تطوير اليات متطورة للإدارة الالتزامات خارج الميزانية مما يساهم في تعزيز كفاءة وامان العمليات المصرفية.

قائمة المراجع:

- إبراهيم محمد عبد القادر، المحاسبة المصرفية والإدارة المالية للبنوك، دار الفكر، 2018.
- صابر احمد محمد، إدارة المخاطر المصرفية، مركز الدراسات المالية، 2021.
- الزغبى محمد محمود، إدارة المخاطر المصرفية، دار الجامعات العربية، 2020.
- عرف قناوي، اساسيات في النقود والبنوك، دار النشر والتوزيع قيوم، مصر، ط1، 2005.
- النظام رقم 06-09 المؤرخ في 8 اكتوبر، المتضمن اعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها.
- سمية امين على اخرون، محاسبة المنشآت المتخصصة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، بدون سنة النشر.
- على محمد، إدارة المخاطر في البنوك التجارية، دار النشر المالية، 2020.
- حسين يوسف، إدارة المخاطر الائتمانية في القطاع المصرفي، مجلة البحوث المصرفية، 2019.
- إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، المجلة العربية لدراسات المالية والمصرفية، 2021.
- سهيلة دريس وضاوية، المعالجة المحاسبية للعمليات المصرفية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة، علوم اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 2017-2018.
- محمد وفؤاد، موارد واستخدامات البنوك التجارية ميزانية البنك التجاري، مذكرة لنيل شهادة ماستر، العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، الجزائر، 2009.